

معلوما فان كان العقد في حينه والاصل في حينه ولا ينقطع
 فيها بين ذلك جاز والآن لا بأس بالسم في القفوس عدوا
 لا يضر في السم في القصب وحسب العيدان الا اذا وصف
 بوصف ولا يتكلف ولا يتفاوت ولا يثبت خيار الروية
 في السم من عليه السم لو مات قبل جمل الاجل يصير جازا
 وموت لمن له الدين يبطل الاجل اذا حل الاجل ولم يقض
 السم في حقه مات وصار غيره موجودا لم يبطل السم ورب
 السم ان مات اخذ رأس مال وان مات انتظر الوجود اسم
 فيضاه منه اذا ادعى الرب السم الروية وان لم يكن اليه شرط
 اصلا فالقول بالسم كذا اذا قال بالسم كان فيه اجل
 وقال المسلم اليه لم يكن وبهيب لم فيه من المسلم اليه قبل
 القبض وقبل لزيمه رد رأس المال لانه بمنزلة الاقارة
 وكذا لو ابراه عن نصف السم قبل القبض لزيمه رد
 نصف رأس المال اذا تقاضى بالسم واراد ان يخذ
 مكان رأس المال شيئا اخر فربما المسلم اليه ليس له
 ذلك الا اذا كان اسم فاسد من الاصل حل اسم
 في كونه وسم المسلم اليه عند محل الاجل ان يكتم

المسلم فيه

المسلم فيه في عقد ايرت بالسم مفعول وهو غائب
 لم يكن قبضا احواله والكفالة برأس مال المسلم جائزة
 ولو تفرق فاقبل استيفاء رأس مال بطل اسم والكفالة
 والكفالة لا بأس بالكفالة بالمسلم فيه رب السم
 اذا اخذ رهنا لم يفسد بالمسلم فيه وهناك في بيع حصار
 مستوفيا بقدر قيمته ولو اخذ المسلم اليه رهنا برأس
 المال فان هلك في دين قبل التفرق يتم اسم ولو لم يهلك
 حتى افسد فاقبل اسم بقدر ذلك لو هلك هلك لرأس
 المال ويجب عليه رد رأس المال الاستصناع جائز فيما
 فيه قائل ولم يستصنع حصار ولا خيار للمصانع ان يستصنع
 ما صنع الا اذا راه المستصنع ورضى به وانما تعلم
باب الاستبراء سبب وجوب الاستبراء استحدث ملك
 الوطى يملك اليقين من جهة الفجر باجماعه كان استنسا
 جارية بكرة او ثيبا من امرأة او صغيرة عليه الاستبراء بحضرة
 او بغيره ان كانت صغيرة او ايسة ولا يطأها ولا يمسها
 بسهوة ولا ينظر اليه فجهها بسهوة ولو وضعت حملها سقط
 الاستبراء الا في صوم الجماع فانه لا يجامعها في الغفاس لو وضعتها